٢٤ – الحالة في الشرق الأوسط

المقرر المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (الجلسة ٣١٦٧): القرار ٨٠٣ (١٩٩٣) وبيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ [١]، أحاط ممثل لبنان الأمين العام علماً بطلب حكومة بلده تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة على أساس أحكام قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) و٥٠١ (١٩٨٢) و٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢) وسائر قرارات المجلس ذات الصلة. وقال ممثل لبنان إنه قد حدثت تطورات تبشر بالخير، منها تشكيل حكومة جديدة، وقد رحب بها العالم العربي والمجتمع الدولي. وأبلغ أيضاً بأنه يوجد تنسيق كامل بين قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني، وأولوية الجيش اللبناني في هذا التنسيق هي أن ينتشر في جميع أنحاء جنوب البلد حتى حدوده المعترف بها دولياً. وذكر أيضاً أن إسرائيل، على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، تكثف جهودها لزعزعة استقرار لبنان بمواصلة احتلالها الوحشي للجنوب، بما يشكل إبعاد مدنيين فلسطينيين إلى لبنان، منتهكة بذلك سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ومبادئ الميثاق. وأدان المجلس هذا العمل في قراره ٧٩٩ (١٩٩٢) الذي فرضت إسرائيل تنفيذه. وأبلغ أيضاً أنه على الرغم من جهود لبنان لكفالة تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، رفضت إسرائيل أيضاً تنفيذ ذلك القرار وجميع القرارات ذات الصلة. وذكر أن الأوان قد حان لأن يستند المجلس إلى الفصل السابع من الميثاق ليرغم إسرائيل على الامتثال لقراراته، إذ أنه لا يمكن لإسرائيل أن ''تظل فوق القانون''. ويناشد لبنان المجلس أن يتخذ خطوات جديدة وحثيثة لوضع حدّ ''لتمرد'' إسرائيل، وذلك بتنفيذ قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) بسرعة وتعزيز آليته المنصوص عليها في القرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، الأمر الذي سيمكّن الحكومة اللبنانية من مد سلطتها على جنوب البلد كله حتى حدوده المعترف بها دولياً. وذكر أيضاً أن وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يظل ضرورة بالغة لتوفير المساعدة والدعم الدولي للسكان المدنيين. بيد أن هذه المساعدة لا يمكن أن تحل محل وفاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بولايتها الأصلية حسبما نص عليها القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، والتي تتمثل في تأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان، ومساعدة حكومة لبنان، عن طريق الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي، في إقرار سلطتها الشرعية والفعلية في المنطقة.

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٧٦٨ (١٩٩٢)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ [٢].

وأفاد الأمين العام في التقرير بأن جنوب لبنان شهد فترات اتسمت بازدياد التوتر، وأن الحالة في المنطقة تتسم بالقابلية للتفجر وعدم إمكانية التنبؤ بها. وواصلت قوة الأمم المتحدة منْع استخدام منطقتها في الأنشطة العدائية. وقامت أيضاً بكل ما تستطيع لحماية السكان من آثار الصراع. وقال إنه عند قيام القوة بتنفيذ مهامها، أعاقتها بشدة مرة أخرى كمية النيران الموجهة إلى القوة، وكرر تأكيد ندائه إلى جميع الأطراف المعنية أن تحترم مركز القوة الدولي وغير المتحيز. وقد وجهت الأعمال القتالية التي حدثت في منطقة عمليات القوة الانتباه مرة أخرى إلى احتلال إسرائيل لأجزاء من جنوب لبنان، الذي استمر بالرغم من نداءات المجلس المتكررة الداعية إلى انسحاب إسرائيل. ونتيجة لذلك، استمر منع القوة من تنفيذ ولايتها. وما زال موقف إسرائيل العام إزاء الحالة في جنوب لبنان وولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو نفس الموقف المذكور في التقارير السابقة. وتقول السلطات الإسرائيلية إن إسرائيل ليست لها مطامع إقليمية في لبنان وإن ''المنطقة الأمنية'' هي ترتيب مؤقت، وهذا الترتيب ضروري لضمان الأمن في شمال إسرائيل ما دامت حكومة لبنان غير قادرة على ممارسة السلطة الفعلية ومنع استخدام أراضيها لشن هجمات ضد إسرائيل. وترى السلطات الإسرائيلية كذلك أن جميع المسائل بين إسرائيل ولبنان ينبغي معالجتها في محادثات ثنائية تجرى في إطار محادثات السلم بشكل يؤدي إلى التوصل إلى معاهدة سلم بين البلدين. وقال الأمين العام إنه بالرغم من أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لم تستطع إحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها، فإن إسهامها في تحقيق الاستقرار، والحماية التي تستطيع منحها لسكان المنطقة، ما زالا مهمين. وعلى ذلك، فهو يوصي المجلس بقبول طلب حكومة لبنان وتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، أيّ لغاية ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣.

وفي الجلسة ٣١٦٧، المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ووجه الرئيس (اليابان) انتباه أعضاء المجلس إلى الرسالة الموجهة من ممثل لبنان وإلى مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس [٣].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٠٣ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، وقراراته ٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢، و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و٥٠٩

---

[١] S/25125.

[٢] S/25150 و Add.1.

[٣] S/25180.

(١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وإلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وإذ يحيط علماً بالملاحظات الواردة فيه،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، أيّ حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣؛

٢ - يكرر الإعراب عن تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

٣ - يؤكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة على النحو الوارد في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، الذي ووفق عليه في القرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع القوة حتى تنفذ ولايتها؛

٤ - يكرر تأكيد أنه ينبغي أن تنفذ القوة ولايتها بالكامل على النحو المحدد في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل التشاور مع حكومة لبنان وغيرها من الأطراف المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس الأمن.

وبعد اتخاذ القرار ٨٠٣ (١٩٩٣)، أعلن الرئيس أنه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أُجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس [٤]:

لاحظ أعضاء مجلس الأمن بعين التقدير تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان القدم وفقاً للقرار ٧٦٨ (١٩٩٢).

وهم يؤكدون مجدداً التزامهم بكامل سيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دولياً. ويؤكدون، في هذا السياق، وجوب أن تمتنع جميع الدول عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأيّ دولة أو بأيّ طريقة أخرى تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة.

وإذ يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى على أساس القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، يؤكد أعضاء المجلس مرة أخرى الحاجة الملحة إلى تنفيذ ذلك القرار بجميع جوانبه، ويكررون الإعراب عن تأييدهم التام لاتفاق الطائف وللجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة اللبنانية لتعزيز السلم والوحدة الوطنية والأمن في البلد، في الوقت الذي تنفذ فيه بنجاح عملية إعادة التعمير. ويثني أعضاء المجلس على الحكومة اللبنانية لجهودها الموفقة الرامية إلى بسط سلطتها في جنوب البلد بالتنسيق التام مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ويعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار أعمال العنف في جنوب لبنان، ويأسفون لما يقع من خسائر في الأرواح، ويحثون جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس.

ويغتنم أعضاء المجلس هذه الفرصة للإعراب عن تقديرهم لما يبذله الأمين العام وموظفوه من جهود متواصلة في هذا الصدد، ويثنون على القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى البلدان المساهمة بقوات لما تقدمه كل منهما من تضحيات ولالتزامهما بقضية السلم والأمن الدوليين وسط ظروف صعبة.

المقرر المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٢٠): القرار ٨٣٠ (١٩٩٣) وبيان من الرئيس

في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٧٩٠ (١٩٩٢)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ [٥]. وقال الأمين العام في التقرير إن القوة واصلت أداء مهامها أداء فعالاً، بالتعاون مع السلطات الإسرائيلية والسورية. بيد أنه بالرغم من الهدوء في القطاع الإسرائيلي - السوري، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط ككل تنطوي على خطر، ويُرجح بقاؤها كذلك، ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك. وهو يرى، في ظل الظروف السائدة، أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في هذه المنطقة أمر ضروري، ويوصي بأن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وهو ما وافقت عليه حكومتا الجمهورية العربية السورية وإسرائيل.

وفي الجلسة ٣٢٢٠، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ووجه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس [٦].

وبعد ذلك، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٣٠ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

---

[٤] S/25185.

[٥] S/25809.

[٦] S/25838.

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك،

يقرر:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أيّ حتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية هذه الفترة تقريراً عن التطورات في الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

وبعد اتخاذ القرار ٨٣٠ (١٩٩٣)، أعلن الرئيس أنه قد أُذن له بأن يدلي بالبيان التكميلي التالي نيابة عن المجلس [٧]:

كما هو معروف، ورد في الفقرة ٢١ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنه: 'بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط ككل تنطوي على خطر، ويُرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط، وإلى أن يتم ذلك'. ويعكس بيان الأمين العام رأي مجلس الأمن.

المقرران المؤرخان ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٥٨): القرار ٨٥٢ (١٩٩٣) وبيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣ [٨]، أبلغ ممثل لبنان الأمين العام بطلب حكومة بلده تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى. وقال الممثل إنه منذ التجديد الأخير للقوة، حدثت تطورات إيجابية رئيسية عملت على تعجيل إقامة سلم واستقرار وأمن على الصعيد الوطني، من بينها تحسين مستوى قوات الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي الموزعة في جميع أرجاء البلد، باستثناء المنطقة التي تحتلها إسرائيل، وإنفاذ القانون والنظام بصورة صارمة، وصيرورة السفر خلال البلد مأموناً وغير مقيد، وبذلت الحكومة جهوداً كبيرة لإعادة توطين الآلاف من المدنيين المشردين. وتواصل أيضاً قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني التنسيق في انسجام كامل بهدف وزع الجيش اللبناني في جميع أنحاء جنوب البلد حتى الحدود المعترف بها دولياً. وبالرغم من اشتراك لبنان وإسرائيل في مفاوضات السلم الثنائية الجارية، ما زالت إسرائيل تواصل احتلالها للجنوب بغض النظر عن الإنجازات الهامة التي حققها لبنان لتدعيم الوحدة الوطنية والسلطة المركزية. وكرر الإعراب عن موقف الحكومة اللبنانية، مضيفاً أن شعب لبنان سيمارس حقه القانوني في المقاومة بصورة فردية وجماعية ضد الاحتلال، وفق ما أجازه الميثاق إلى أن تسحب إسرائيل قواتها من جميع الأراضي اللبنانية، كما هو منصوص عليه في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وما زال يتعين على المجلس، وبصفه خاصة أعضائه الخمسة الدائمين، أن يثبت أن قراراته تُحترم وتُنفذ.

وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٠٣ (١٩٩٣)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يغطي الفترة من ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ [٩]. وقال الأمين العام في التقرير إن الحالة في جنوب لبنان اتسمت بتزايد الأعمال القتالية، رغم أنها لم تتغير بشكل عام. وعند قيام القوة بمهامها، أعاقها بشدة مرة أخرى إطلاق النار على مواقعها وأفرادها، من جانب العناصر المسلحة وجيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع على حدّ سواء. وأكد الأمين العام مرة أخرى أن احترام جميع الأطراف لمركز القوة الدولي غير المتحيز هو أمر ضروري لاضطلاعها بمهامها على نحو فعال. بيد أنه قال إن الحالة في الأجزاء الأخرى من لبنان تحسنت، وإن تسليم جزء من منطقة عمليات القوة إلى الجيش اللبناني يعد خطوة صغيرة أخرى إلى الأمام. ومن جهة أخرى، فإن الأعمال الحربية في منطقة عمليات القوة وإلى الشمال منها تبرز استمرار احتلال إسرائيل لأجزاء من جنوب لبنان، على الرغم من نداءات المجلس المتكررة الداعية إلى انسحاب إسرائيل. ونتيجة لذلك، يستمر منع القوة من تنفيذ ولايتها. وما زال موقف إسرائيل العام إزاء الحالة في جنوب لبنان وولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو نفس الموقف المذكور في التقارير السابقة. وتفخر حكومة لبنان من جانبها بما أحرزته من تقدم في استعادة القانون والنظام، وإعادة توطين المشردين، والمضي قدماً في إعمار البلد. وهي ترى أنه ليس هناك أيّ مبرر لاستمرار إسرائيل في احتلال أراض لبنانية، وهو ما يعتبره السبب الأصلي لاستمرار الأعمال الحربية في الجزء الجنوبي من البلد. وأكد الأمين العام مجدداً أنه بالرغم من أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لم تستطع إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها، فإن إسهامها في تحقيق الاستقرار، والحماية التي تستطيع منحها لسكان المنطقة، ما زالا مهمين، قائلاً إنه لذلك يوصي بأن يقبل المجلس طلب حكومة لبنان وبمدد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، أيّ لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

وفي الجلسة ٣٢٥٨، المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ووجه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة ممثل لبنان وإلى مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس السابقة [١٠].

وبعد ذلك، طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٥٢ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

---

[٧] S/25849.

[٨] S/26083.

[٩] S/26111.

[١٠] S/26177.

إن مجلس الأمن،

إن يشير إلى قراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، وقراراته ٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٨، و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وإلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وإذ يحيط علماً بالملاحظات الواردة فيه،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، أيّ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛

٢ - يكرر تأكيد تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

٣ - يؤكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة على النحو الوارد في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، الذي ووفق عليه في القرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع القوة حتى تنفذ ولايتها بالكامل؛

٤ - يكرر التأكيد على أنه ينبغي أن تنفذ القوة ولايتها بالكامل على النحو المحدد في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل التشاور مع حكومة لبنان وغيرها من الأطراف المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس الأمن.

وبعد اتخاذ القرار ٨٥٢ (١٩٩٣)، أعلن الرئيس أنه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أُجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس [١١].

نوه أعضاء مجلس الأمن مع التقدير بتقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المقدم وفقاً للقرار ٨٠٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

وهم يؤكدون من جديد التزامهم بسيادة لبنان الكاملة واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دولياً. وفي هذا السياق، يؤكدون وجوب أن تمتنع أيّة دولة عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأيّة دولة، أو بأيّ أسلوب آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة.

وحيث أن المجلس يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى على أساس القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، فإن أعضاء المجلس يؤكدون مرة أخرى الحاجة الماسة إلى تنفيذ ذلك القرار من جميع نواحيه. وهم يكررون تأييدهم التام لاتفاقات الطائف وللجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة اللبنانية من أجل تعزيز السلم والوحدة الوطنية والأمن في البلد، في وقت تضطلع فيه بنجاح بعملية التعمير. وأعضاء المجلس يثنون على الحكومة اللبنانية لما تبذله من جهود ناجحة في بسط سلطتها في جنوب البلد بالتنسيق الكامل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ويعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء العنف المستمر في جنوب لبنان، ويأسفون للخسارة في أرواح المدنيين، ويحثون جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس.

ويغتنم أعضاء المجلس هذه الفرصة للإعراب عن تقديرهم للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام وموظفوه في هذا الشأن، ويثنون على جنود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى البلدان المساهمة بقوات لما يقدمونه من تضحيات وما يبدونه من التزام بقضية السلم والأمن الدوليين في ظروف صعبة.

المقرران المؤرخان ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٣٢٠): القرار ٨٨٧ (١٩٩٣) وبيان من الرئيس

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ [١٢]. وقال الأمين العام في التقرير إن القوة واصلت أداء مهامها أداء فعالاً، بالتعاون مع الطرفين. ولكن بالرغم من الهدوء في قطاع إسرائيل - سوريا لا تزال الحالة تنطوي على خطر ويُرجح بقاؤها كذلك، ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك. وفي ظل الظروف السائدة، يرى الأمين العام أن استمرار وجود قوة مراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر ضروري، ويوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، وهو ما وافقت عليه حكومتا الجمهورية العربية والسورية وإسرائيل.

وفي الجلسة ٣٣٢٠، المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ووجه الرئيس (الرأس

[١١] S/26183.

[١٢] S/26781.

الأخضر) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة [١٣].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالاجتماع بوصفه القرار ٨٨٧ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

يقرر:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أيّ حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه الفترة، تقريراً عن التطورات في الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)؛

وبعد اتخاذ القرار ٨٨٧ (١٩٩٣)، أعلن الرئيس أنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التكميلي التالي نيابة عن المجلس [١٤]:

كما هو معروف، ورد في الفقرة ١٩ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنه: 'بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، لا تزال الحالة تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط، وإلى أن يتم ذلك'. ويعكس بيان الأمين العام هذا رأي مجلس الأمن.

المقرران المؤرخان ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، (الجلسة ٣٣٣١): القرار ٨٩٥ (١٩٩٤) وبيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ [١٥]، أبلغ ممثل لبنان الأمين العام بطلب حكومة بلده إلى المجلس تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر إضافية. وقال إنه منذ التجديد الأخير للقوة واصلت الحالة في لبنان تحسنها مع تدعيم المصلحة الوطنية. وتواصل القوة والجيش اللبناني التنسيق في انسجام تام لإنهاء وزع الجيش اللبناني في جميع أنحاء جنوب البلد حتى الحدود المعترف بها دولياً. وأفاد أيضاً بأنه بالرغم من هذه التطورات فإن الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، بينما ''يعيث فساداً، يستمر في إحباط وتعطيل استرداد لبنان لكامل قوته، بما في ذلك عن طريق القصف الشديد لجنوب لبنان، الذي يتسبب أيضاً في إلحاق أضرار وأذى بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وكرر الممثل الإعراب مجدداً عن موقف حكومة لبنان، كما سبق بيانه [١٦]، مشدداً على أن ما يفهمه لبنان بوضوح هو أن عملية السلام في الشرق الأوسط ستوفر الإطار التي ستنفذ فيه إسرائيل القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٨٥٢ (١٩٩٣)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ [١٧]. وقال الأمين العام في التقرير إن الحالة في لبنان ظلت مشوبة بالتوتر والتقلب. وأعقب القصف الإسرائيلي الشديد فوق العادة الذي جرى في نهاية تموز/يوليه فترة هدوء ما لبثت الأعمال القتالية أن عادت بعدها إلى سابق عهدها. بيد أن قصف الأهداف المدنية انخفض بشكل ملحوظ بدءًا من شهر آب/أغسطس فصاعداً بالمقارنة مع فترات الولاية السابقة. وعند قيام القوة بمهامها، أعاقها بشدة مرة أخرى إطلاق النار على مواقعها وأفرادها. وأكد الأمين مرة أخرى في هذا الصدد على أن احترام جميع الأطراف المعنية مركز القوة الدولي وغير المتحيز أمر ضروري لأداء مهامها أداءً فعّالاً. وقال كذلك إن لبنان لا يزال يسير في طريق العودة إلى الحياة الطبيعية خارج منطقة عمليات القوة وأن وزع وحدة للجيش اللبناني في تلك المنطقة للمحافظة على القانون والنظام هو خطوة أخرى في طريق استعادة السلطة الحكومية. ومن ناحية أخرى، تواصل إسرائيل احتلالها لأجزاء من جنوب لبنان على الرغم من نداءات مجلس الأمن المتكررة الداعية إلى انسحابها. واستمرت الأعمال القتالية وظلت قوة الأمم المتحدة غير قادرة على تنفيذ ولايتها. وذكر الأمين العام كذلك أن موقف إسرائيل العام إزاء الحالة في جنوب لبنان وولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو نفس الموقف المذكور في التقارير السابقة. ولا تزال حكومة لبنان، من جانبها، منهمكة تماماً في عملية إعادة إعمار البلد وفي المصالحة الوطنية. وقد وُصف موقفها في الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وأكد الأمين العام مجدداً أنه بالرغم من أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لم تتمكن من تحقيق تقدم منظور نحو تنفيذ ولايتها، فإن إسهامها في تحقيق الاستقرار والحماية التي تستطيع منحها لسكان المنطقة ما زالا مهمين. لذلك فإنه يوصي المجلس بقبول طلب حكومة لبنان وتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، أيّ لغاية ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤. ورغم أنه لا يقترح تخفيض قوام القوة في هذا الوقت، فإنه يأمل أن تحقق محادثات السلام الجارية، بحلول نهاية الشهور الستة المقبلة، تقدماً كافياً يبرر إجراء تخفيض إضافي في قوام القوة.

---

[١٣] S/25808.

[١٤] S/26809.

[١٥] S/1994/30.

[١٦] انظر S/25125 و S/26083.

[١٧] S/1994/62.

وفي الجلسة ٣٣٣١، المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ووجه الرئيس (الجمهورية التشيكية) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة ممثل لبنان وإلى مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس [١٨].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٩٥ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨. وقراراته ٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢. و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢. و٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. وإلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وإذ يحيط علماً بالملاحظات الواردة فيه،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أيّ حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤؛

٢ - يكرر الإعراب عن تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

٣ - يؤكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة على النحو الوارد في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ والذي ووفق عليه في القرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع القوة حتى تنفذ ولايتها بالكامل؛

٤ - يكرر تأكيد أنه ينبغي أن تنفذ القوة ولايتها بالكامل على النحو المحدد في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل التشاور مع حكومة لبنان وغيرها من الأطراف المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس الأمن.

وبعد اتخاذ القرار ٨٩٥ (١٩٩٤)، أعلن الرئيس أنه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس [١٩]:

أحاط أعضاء مجلس الأمن علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المقدم وفقاً للقرار ٨٥٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣.

ويؤكد أعضاء المجلس من جديد التزامهم بالسيادة الكاملة للبنان وباستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دولياً. وفي هذا السياق، يؤكدون على وجوب أن تمتنع أيّة دولة عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأيّة دولة، أو بأيّ أسلوب آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة.

وإذ يمدد المجلس ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى على أساس القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، يؤكد أعضاء المجلس مرة أخرى الحاجة الماسة إلى تنفيذ ذلك القرار بجميع جوانبه. ويكررون الإعراب عن تأييدهم التام لاتفاق الطائف المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ وللجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة اللبنانية من أجل تعزيز السلم والوحدة الوطنية والأمن في البلد، في الوقت الذي تضطلع فيه بنجاح بعملية التعمير. ويثني أعضاء المجلس على الحكومة اللبنانية لجهودها الموفقة في بسط سلطتها في جنوب البلد بالتنسيق التام مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ويعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار العنف في جنوب لبنان، ويأسفون للخسائر في أرواح المدنيين، ويحثون جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس.

ويغتنم أعضاء المجلس هذه الفرصة للإعراب عن تقديرهم للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وموظفوه في هذا الشأن، ويثنون على القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى البلدان المساهمة بقوات فيها لما تقدمه من تضحيات وما تبديه من التزام بقضية السلم والأمن الدوليين في ظل ظروف صعبة.

المقرران المؤرخان ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٨٢): القرار ٩٢١ (١٩٩٤) وبيان من الرئيس

في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٨٨٧ (١٩٩٣)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤ [٢٠]. وقال الأمين العام، في جملة أمور، إن القوة واصلت أداء

[١٨] S/1994/92.

[١٩] S/PRST/1994/5.

[٢٠] S/1994/587 و Corr.1.

مهامها أداءً فعالاً، بالتعاون من قبل الطرفين. وبالرغم من الهدوء في قطاع إسرائيل – سوريا، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تنطوي على خطر ويرجح بقاؤها كذلك، ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط، وإلى أن يتم ذلك. وفي الظروف السائدة يرى الأمين العام أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر ضروري ويوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وهو ما وافقت عليه حكومتا الجمهورية العربية السورية وإسرائيل.

وفي الجلسة ٣٣٨٢، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ووجه الرئيس (نيجيريا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس السابقة [٢١].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٢١ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤ عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

يقرر:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أيّ حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه الفترة، تقريراً عن التطورات في الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

وبعد اتخاذ القرار ٩٢١ (١٩٩٤)، أعلن الرئيس أنه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التكميلي التالي نيابة عن المجلس [٢٢]:

كما هو معروف، ورد في الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنه: 'بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط، وإلى أن يتم ذلك'. وكلمات الأمين العام هذه تعبر عن رأي مجلس الأمن.

[٢١] S/1994/620.

[٢٢] S/PRST/1994/27.

المقرران المؤرخان ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٠٩): القرار ٩٣٨ (١٩٩٤) وبيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ [٢٣]، أبلغ ممثل لبنان الأمين العام بطلب حكومة بلده إلى المجلس تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر. وقال إنه منذ آخر تمديد لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، طرأت تطورات ايجابية رئيسية أدت إلى التعجيل بالإعمار الوطني وعملية الإنعاش. وواصلت قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والسلطات اللبنانية التنسيق الكامل بينهما لتحقيق الهدف المتمثل في وزع الجيش اللبناني في جميع أنحاء جنوب البلد، حتى حدوده المعترف بها دولياً. وعلى أنه بالرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا يزال احتلال إسرائيل للجنوب واستمرار اعتداءاتها على لبنان ومواطنيه يشكلان العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل تحقيق الانتعاش الوطني. وكرر الإعراب مجدداً عن موقف حكومة لبنان، كما سبق بيانه [٢٤]، مؤكداً أن تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) هو السبيل الوحيد لوقف العنف في جنوب لبنان. وتحقيقاً لذلك، يمكن للمجلس القيام بدور إيجابي لتأمين السلم في المنطقة عن طريق إثبات حرمة قراراته التي لا تنتهك، واتخاذ تدابير واجبة منذ أمد بعيد، لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٨٩٥ (١٩٩٤)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤ [٢٥]. وقال الأمين العام في التقرير إن الحالة في جنوب لبنان ظلت مشوبة بالتوتر والتقلب. واستمرت الهجمات التي تشنها عناصر مسلحة ضد القوات العسكرية الإسرائيلية والقوات المرتبطة بها على الأراضي اللبنانية. ووقعت أيضاً أحداث قليلة أطلقت فيها صواريخ على شمالي إسرائيل. وقد ردت قوات الدفاع الإسرائيلية وقوات الأمر الواقع، من جانبها، على الهجمات بقصف مدفعي شديد، وفي عدد من الحالات أسفر ذلك عن حدوث خسائر بين السكان المدنيين. وفي الأسابيع الأخيرة، تزايد أخذ القوات الإسرائيلية لزمام المبادرة في القتال، بما في ذلك شن غارات جوية على أهداف في عمق الإقليم اللبناني. وفي مناسبات قليلة، كانت القوة نفسها هدفاً للعنف. وفي هذا الصدد أكد الأمين العام مرة أخرى على التزام جميع الأطراف المعنية باحترام مركز القوة الدولي وغير المتحيز. وقال، في جملة أمور، إنه رغم نداءات المجلس المتكررة الداعية إلى انسحاب إسرائيل، ما زالت إسرائيل تواصل احتلالها لأجزاء من جنوب لبنان وما زال موقفها العام إزاء الحالة في المنطقة وولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كما هو معروض في تقارير سابقة. وتقارن حكومة لبنان، من

[٢٣] S/1994/826.

[٢٤] S/25125، وS/26083، وS/1994/30.

[٢٥] S/1994/856.

جانبها، بين التقدم المحرز في التعمير والإصلاح في أنحاء أخرى من البلد واستمرار احتلال إسرائيل في الجنوب. وهي تعتبر أن هذا يمثل العقبة الرئيسية أمام الانتعاش الوطني وتشدد على أن تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) هو السبيل الوحيد لوقف العنف في جنوب لبنان. وقال الأمين العام أيضاً إن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لا تزال تُمنع من تنفيذ ولايتها. إلاّ أن ما تسهم به القوة في الاستقرار وما يمكنها أن توفره من حماية للسكان في المنطقة التي توزع فيها، في الحدود التي تفرضها الظروف عليها، ما زالا يتسمان بالأهمية، وبناءً على ذلك فهو يوصي المجلس بقبول طلب حكومة لبنان وتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى، أيّ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وبالرغم من أنه لم يتم إحراز أيّ تقدم منظور في محادثات السلم الجارية، يجد الأمين العام نفسه مضطراً إلى النظر بجدية في إمكانية إجراء تخفيض آخر في قوام القوة لأسباب مالية.

وفي الجلسة ٣٤٠٩، المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ووجه الرئيس (باكستان) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة ممثل لبنان وإلى مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس السابق [٢٦].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بأغلبية ١٤ صوتاً مؤيداً [٢٧]، بوصفه القرار ٩٣٨ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، وقراراته ٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢، و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وإلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤ بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وإذ يحيط علماً بالملاحظات الواردة فيه،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤ والموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، أيّ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛

٢ - يكرر تأكيد تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

٣ - يؤكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة على النحو الوارد في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ والذي ووفق عليه في القرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع القوة حتى تنفذ ولايتها بالكامل؛

٤ - يكرر التأكيد على أنه ينبغي أن تنفذ القوة ولايتها بالكامل على النحو المحدد في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة لبنان وغيرها من الأطراف المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس الأمن.

وبعد اتخاذ القرار ٩٣٨ (١٩٩٤)، أعلن الرئيس أنه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس [٢٨]:

يؤكد أعضاء المجلس من جديد التزامهم بالسيادة الكاملة للبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دوليا. وهم يؤكدون في هذا السياق وجوب امتناع أيّة دولة عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأيّة دولة أو بأيّ أسلوب آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة.

وإذ يمدد المجلس ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى على أساس القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، فإن أعضاء المجلس يؤكدون مرة أخرى الحاجة الماسة إلى تنفيذ ذلك القرار من جميع جوانبه. ويكررون تأييدهم التام لاتفاق الطائف المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ وللجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة اللبنانية من أجل تعزيز السلم والوحدة الوطنية والأمن في البلد، في الوقت الذي تضطلع فيه بنجاح بعملية التعمير. ويثني أعضاء المجلس على الحكومة اللبنانية لما تبذله من جهود موفقة في بسط سلطتها في جنوب البلد بالتنسيق الكامل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ويعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار العنف في جنوب لبنان، ويأسفون للخسائر في الأرواح بين المدنيين، ويحثون جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس.

ويغتنم أعضاء المجلس هذه الفرصة للإعراب عن تقديرهم للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام وموظفوه في هذا الصدد، ويثنون على

[٢٦] S/1994/880.

[٢٧] لم تكن إحدى الدول الأعضاء في المجلس، وهي رواندا، ممثلة في الجلسة. وانظر أيضاً الفصلين الأول والرابع.

[٢٨] S/PRST/1994/37.

القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى البلدان المساهمة بقوات لما تقدمه من تضحيات وما تبديه من التزام بقضية السلم والأمن الدوليين في ظل الظروف صعبة.

المقرران المؤرخان ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٦٧): القرار ٩٦٢ (١٩٩٤) وبيان من الرئيس

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وعملاً بالقرار ٩٢١ (١٩٩٤)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ٢٣ أيار/مايو إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ [٢٩]. وقال الأمين العام في التقرير إن القوة واصلت أداء مهامها أداءً فعالاً، بالتعاون من قبل الطرفين. وبالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تنطوي على خطر ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك. وهو يرى، في ظل الظروف السائدة، أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر ضروري، وأوصي بأن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥. وهو ما وافقت عليه حكومتا الجمهورية العربية السورية وإسرائيل.

وفي الجلسة ٣٤٦٧، المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ووجهت الرئيسة (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس السابقة [٣٠].

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٦٢ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك،

يقرر:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أيّ حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير، في نهاية هذه الفترة، عن التطورات في الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

وبعد اتخاذ القرار ٩٦٢ (١٩٩٤)، أعلنت الرئيسة أنها قد أُذن لها، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن تدلي بالبيان التكميلي التالي نيابة عن المجلس [٣١]:

كما هو معروف، ورد في الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنه: 'بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وإلى أن يتم ذلك'. وكلمات الأمين العام هذه تعبر عن رأي مجلس الأمن.

المقرر المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥: بيان من الرئيس

في أعقاب مشاورات أجريت في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أدلى الرئيس (الأرجنتين) بالبيان التالي إلى وسائل الإعلام نيابة عن أعضاء المجلس [٣٢].

يدين أعضاء مجلس الأمن بقوة الهجوم الإرهابي الذي وقع في نوردیا، بإسرائيل، يوم الأحد ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الذي استهدف بوضوح محاولة تقويض جهود السلام في الشرق الأوسط.

ويقدم أعضاء المجلس العزاء لعائلات من وافتهم المنية نتيجة للانفجارات ويتمنون سرعة الشفاء للجرحى.

ويهيب أعضاء المجلس بجميع الأطراف أن تواصل جهودها الرامية إلى تعزيز عملية السلام. ويعتقد أعضاء المجلس أنه لا يمكن التوصل إلى أرضية مشتركة إلاّ عن طريق ممارسة الحوار والاحترام والتسامح.

المقرر المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (الجلسة ٣٤٩٥): القرار ٩٧٤ (١٩٩٥) وبيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ [٣٣]، أبلغ ممثل لبنان الأمين العام بطلب حكومة بلده إلى المجلس تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر. وقال الممثل إن العمل جارٍ في عملية التعمير والإصلاح الوطنية وإن قيادة القوة والسلطات اللبنانية تواصلان التنسيق فيما بينهما في انسجام كامل بهدف وزع الجيش اللبناني في جميع أنحاء الجزء الجنوبي من لبنان لغاية حدوده المعترف

[٢٩] S/1994/1311.

[٣٠] S/1994/1334.

[٣١] S/PRST/1994/72.

[٣٢] S/PRST/1995/3.

[٣٣] S/1995/45 وCorr.1.

بها دولياً. ورغم هذه التطورات الإيجابية، فإن احتلال إسرائيل للجنوب ''واستمرار عدوانها على لبنان ومواطنيه'' لا يزال يشكل العقبة الرئيسية أمام عودة الأوضاع إلى طبيعتها على الصعيد الوطني. وكرر الإعراب عن موقف حكومة لبنان [٣٤]، مؤكداً على الانتهاكات المتكررة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية عن طريق القصف المستمر للقرى والبلدات في الجنوب، ورفض إسرائيل السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة المئات من اللبنانيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية ومعسكرات الاعتقال في الخيام ومرجعيون انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

وبرسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام [٣٥]، أشار ممثل إسرائيل إلى الرسالة المذكورة أعلاه الموجهة من ممثل لبنان باعتبارها تكرر الادعاءات الواردة في رسائل سابقة. ووجه الانتباه إلى رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ١٩٩٤، موجهة إلى الأمين العام [٣٦]، جرى فيها بيان موقف إسرائيل بشأن الحالة في جنوب لبنان. وفي تلك الرسالة طعن ممثل إسرائيل في محتويات الرسالة المؤرخة ١٣ تموز/يوليه الموجهة من ممثل لبنان وذلك بقوله إن المجتمع الدولي يدرك تماماً أن أفراداً مسلحين من حزب الله ومنظمات إرهابية أخرى يعملون بدون عقاب في لبنان ويقومون بحرية بتخطيط وتنفيذ الهجمات وعمليات القصف في شمال إسرائيل وفي لبنان [٣٧]، وهو ما يؤثر أيضاً على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقال أيضاً إن كل ذلك حدث دون أن تبذل حكومة لبنان أيّ محاولة جدية للعمل بصورة فعّالة لمنع هذه الأنشطة. ورأى أنه إذا كان لبنان ملتزماً فعلياً بتسوية نزاعه مع إسرائيل بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات الثنائية في إطار عملية السلام، فعليه ألاّ يقوض هذه العملية عن طريق إجازته علناً للإرهاب الموجه ضد إسرائيل. وتتنافى سياسة لبنان فيما يتصل بحزب الله ومنظمات مماثلة تنافياً واضحاً مع إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة [٣٨]، الذي يمنع الدول من السماح باستخدام أراضيها لارتكاب أعمال موجهة ضد دول مجاورة. وقال أيضاً إن التدابير الأمنية التي اتخذتها إسرائيل في جنوب لبنان يجب النظر إليها في ضوء حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وحيث أن لبنان يشارك بفعالية في عملية للسلم ترمي إلى تحقيق تسوية سلمية لنزاعه مع إسرائيل، فإنه من الممنوع عليه أن يحاول تدويل ذلك النزاع عن طريق إثارة مسائل في مجلس الأمن تعالَجُ بالشكل الملائم في إطار المفاوضات الثنائية. وتجد إسرائيل تشجيعاً في التقدم التاريخي نحو السلم الذي تم تحقيقه خلال السنة الماضية في كل من المسارين الثنائي والمتعدد الأطراف لعملية السلام، وتأمل أن يحرز تقدم كذلك في مفاوضاتها مع لبنان، وتناشد حكومة لبنان أن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان سير المفاوضات لتكلل بالنجاح، أيّ بالتوقيع على معاهدة سلم رسمية بين إسرائيل ولبنان.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٣٨ (١٩٩٤)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ [٣٩]. وقال الأمين العام إنه لم يحدث تغير يذكر في الحالة المتوترة والمتقلبة في جنوب لبنان، ولا تزال مقررات المجلس الواردة في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة غير منفذة. ولا تزال إسرائيل تواصل احتلالها لأجزاء من جنوب لبنان، حيث لا تزال القوات الإسرائيلية والقوات الإسرائيلية العاملة في خدمتها تتعرض لهجمات من قِبل جماعات مسلحة تعلن عن مقاومتها للاحتلال. وبينما واصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بذل قصارى جهدها للحد من اتساع نطاق النزاع ولحماية السكان المدنيين من أعمال القتال، فإنها منعت من الوفاء بولايتها. وأكد الأمين العام مجدداً أنه رغم عدم إحراز أيّ تقدم صوب تنفيذ ولاية القوة. فإن مساهمة القوة في استقرار المنطقة والحماية التي يمكن أن توفرها للسكان لا تزالان تتسمان بالأهمية. ولذا، فهو يوصي المجلس بقبول طلب حكومة لبنان وتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى، أيّ حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥. ووجه الانتباه أيضاً إلى العجز في تمويل القوة، مشيراً إلى أنه قد تم تحديد إمكانيات الترشيد وتحقيق وفورات في مجالات الصيانة والدعم السوقي، وأنه يعتزم متابعتها وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس.

وفي الجلسة ٣٤٩٥، المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ووجه الرئيس (الأرجنتين) انتباه أعضاء المجلس إلى الرسالتين الموجهتين بين ممثلي لبنان وإسرائيل. ووجه انتباههم أيضاً إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس [٤٠].

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٧٤ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، و٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وكذلك جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان.

---

[٣٤] S/25125، وS/26083، وS/1994/30، وS/1994/826.

[٣٥] S/1995/58.

[٣٦] S/1994/915.

[٣٧] انظر S/1994/826.

[٣٨] قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥)، المرفق.

[٣٩] S/1995/66.

[٤٠] S/1995/81.

وقد درس تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وإذ يحيط علماً بالملاحظات المبداة فيه،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ – يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، أيّ حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥؛

٢ – يكرر الإعراب عن دعمه القوي للسلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

٣ – يؤكد مرة أخرى صلاحيات القوة ومبادئها التوجيهية العامة، بصيغتها الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، والمعتمدة بموجب القرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويطلب إلى جميع الأطراف المعنية التعاون التام مع القوة من أجل تنفيذ ولايتها على الوجه الكامل؛

٤ – يكرر تأكيد أن القوة ينبغي أن تنفذ ولايتها تنفيذاً كاملاً على النحو المحدد في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨)، وفي سائر القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٥ – يؤيد اعتزام الأمين العام العمل على استطلاع إمكانيات بسط الإجراءات وتحقيق الوفورات في مجالي الصيانة والدعم السوقي؛

٦ – يطلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في هذا الشأن.

وبعد اتخاذ القرار ٩٧٤ (١٩٩٥)، أعلن الرئيس أنه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس [٤١]:

أحاط مجلس الأمن علماً، مع التقدير، بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المقدم عملاً بالقرار ٩٣٨ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤.

ويؤكد المجلس من جديد التزامه بكامل سيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دولياً. ويؤكد المجلس، في هذا السياق، على وجوب امتناع أيّ دولة عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأيّ دولة، أو بأيّ أسلوب آخر لا يتفق مع أغراض الأمم المتحدة.

وإذ يمدد المجلس ولاية القوة لفترة مؤقتة أخرى على أساس القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، فإنه يؤكد مرة أخرى الحاجة الماسة إلى تنفيذ ذلك القرار من جميع جوانبه. ويكرر تأييده الكامل لاتفاق الطائف المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، وللجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة اللبنانية لتوطيد أركان السلم والوحدة الوطنية والأمن في البلد، مع الاضطلاع بنجاح، في الوقت نفسه، بعملية التعمير. ويثني المجلس على الحكومة اللبنانية لما تبذله من جهود ناجحة لنشر سلطتها في جنوب البلد بالتنسيق الكامل مع القوة.

ويعرب المجلس عن قلقه إزاء استمرار العنف في جنوب لبنان، ويأسف للخسائر في الأرواح بين المدنيين، ويحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس.

ويغتنم المجلس هذه الفرصة للإعراب عن تقديره للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وموظفوه في هذا الصدد، ويثني على أفراد القوة وعلى البلدان المساهمة بقوات لما قدموه من تضحيات ولالتزامهم بقضية السلم والأمن الدوليين في ظل ظروف صعبة.

المقرران المؤرخان ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٤١): القرار ٩٩٦ (١٩٩٥) وبيان من الرئيس

في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٦٢ (١٩٩٤)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥ [٤٢]. وقال الأمين العام في التقرير إن القوة واصلت أداء مهامها أداءً فعالاً، بالتعاون من قبل الطرفين. وبالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تنطوي على خطر ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط، وإلى أن يتم ذلك. وهو يرى، في ظل الظروف السائدة، أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر ضروري، ويوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وهو ما وافقت عليه حكومتا الجمهورية العربية السورية وإسرائيل.

وفي الجلسة ٣٥٤١، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ووجه الرئيس (فرنسا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة [٤٣].

[٤١] S/PRST/1995/4.

[٤٢] S/1995/398.

[٤٣] S/1995/430.

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٩٦ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك،

يقرر:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر أخرى، أيّ حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه الفترة، تقريراً عن تطور الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

وبعد اتخاذ القرار ٩٩٦ (١٩٩٥)، أعلن الرئيس أنه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التكميلي التالي نيابة عن المجلس [٤٤]:

كما هو معروف، فإن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، يذكر في الفقرة ١٨ منه أنه: 'بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط، وإلى أن يتم ذلك'. وبيان الأمين العام هذا يمثل رأي مجلس الأمن.

المقرران المؤرخان ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٥٨): القرار ١٠٠٦ (١٩٩٥) وبيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ [٤٥]، أبلغ ممثل لبنان الأمين العام بطلب حكومة بلده إلى المجلس تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر. وقال الممثل، في جملة أمور، إن عملية التعمير والإصلاح الوطنية في لبنان تمضي قدماً، وإن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والسلطات اللبنانية تواصلان التنسيق فيما بينهما في انسجام كامل بهدف وزع الجيش اللبناني في مختلف أنحاء الجزء الجنوبي من البلد حتى حدوده المعترف بها دولياً. وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي المرضي وتقدم عملية التعمير وتسارعها، فإن الاحتلال الإسرائيلي المتواصل لجنوب لبنان و''استمرار عدوانه على لبنان ومواطنيه'' ما زالا يشكلان العقبة الرئيسية في سبيل الانتعاش الوطني الشامل. إذ يواصل الجيش الإسرائيلي قصف القرى والمدن في لبنان. وقد وقعت أعمال قصف جوية في عام ١٩٩٥ فقتلت وجرحت الكثير من المدنيين ودمرت الممتلكات، وذلك في انتهاك متكرر لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وعلاوة على ذلك، عمدت إسرائيل خلال الأشهر الخمسة الماضية إلى حصار الساحل الجنوبي للبنان وذلك انتهاكاً للميثاق ولقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي. ويشكل هذا الحصار مشكلة اقتصادية واجتماعية كبرى. وكرر الممثل الإعراب عن موقف حكومة لبنان [٤٦].

وفي ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٧٤ (١٩٩٥)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥ [٤٧]. وقال الأمين العام في التقرير إنه لم يحدث تغير يذكر في الحالة المتوترة والمتقلبة في جنوب لبنان ولا تزال مقررات المجلس الواردة في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة غير منفذة. وقد ازداد معدل الأعمال القتالية منذ آخر تقرير قدمه الأمين العام. ومما يثير القلق بوجه خاص عدد المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا بجروح. وقد واصلت قوة الأمم المتحدة للحماية في لبنان بذل قصارى جهدها للحد من اتساق نطاق النزاع ولحماية السكان من أعمال القتال. وأكد الأمين العام مجدداً أنه رغم عدم إحراز تقدم صوب تنفيذ ولاية القوة فإن مساهمة القوة في استقرار المنطقة تظل أمراً يتسم بالأهمية. وقال إنه لذا يوصي المجلس بقبول طلب حكومة لبنان وبتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وهو يعتزم أن يقوم، بموافقة المجلس، بترشيد القوة على النحو المبين في الفقرتين ١١ و١٢ من تقريره.

وفي الجلسة ٣٥٥٨، المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ووجه الرئيس (هندوراس) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة ممثل لبنان وإلى مشروع قرار كان قد اتخذ في سياق مشاورات المجلس [٤٨].

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٠٦ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، و٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢، و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و٥٢٠

[٤٤] S/PRST/1995/29.

[٤٥] S/1995/554.

[٤٦] انظر S/25125، وS/26083، وS/1994/30، وS/1994/826، وS/1995/45 وCorr.1.

[٤٧] S/1995/595.

[٤٨] S/1995/619.

(١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وإلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥، بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وإذ يحيط علماً بالملاحظات المبداة فيه،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ – يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر ، أيّ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛

٢ – يكرر الإعراب عن دعمه القوي للسلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

٣ – يؤكد مرة أخرى صلاحيات القوة ومبادئها التوجيهية العامة، بصيغتها الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ والمعتمدة بموجب القرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويطلب إلى جميع الأطراف المعنية التعاون التام مع القوة من أجل تنفيذ ولايتها على الوجه الكامل؛

٤ – يكرر تأكيد أن القوة ينبغي أن تنفذ ولايتها تنفيذاً كاملاً على النحو المحدد في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وفي سائر القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٥ – يدين زيادة أعمال العدوان التي ارتكبت ضد القوة بصفة خاصة، ويحث الأطراف على وضع حدّ لتلك الأعمال؛

٦ – يوافق على تبسيط إجراءات القوة، على النحو الوارد وصفه في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام، ويؤكد أن تنفيذ ذلك لن يمس القدرة التشغيلية للقوة؛

٧ – يطلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في هذا الشأن.

وبعد اتخاذ القرار ١٠٠٦ (١٩٩٥)، أعلن الرئيس أنه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التكميلي التالي نيابة عن المجلس [٤٩]:

أحاط مجلس الأمن علماً، مع التقدير، بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥ بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المقدم عملاً بالقرار ٩٧٤ (١٩٩٥)،

ويؤكد المجلس من جديد التزامه بكامل سيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دولياً.

ويشدد المجلس، في هذا السياق، على وجوب امتناع أيّ دولة عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأيّ دولة، أو بأيّ أسلوب آخر لا يتفق مع أغراض الأمم المتحدة،

وإذ يمدد المجلس ولاية القوة لفترة أخرى على أساس القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، فإنه يؤكد مرة أخرى الحاجة الماسة إلى تنفيذ ذلك القرار من جميع جوانبه. ويكرر تأييده الكامل لاتفاق الطائف المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، وللجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة اللبنانية لتوطيد أركان السلم والوحدة الوطنية والأمن في البلد، مع الاضطلاع بنجاح، في الوقت نفسه، بعملية التعمير. ويثني المجلس على الحكومة اللبنانية لما تبذله من جهود ناجحة لنشر سلطتها في جنوب البلد بالتنسيق الكامل مع القوة،

ويعرب المجلس عن قلقه إزاء استمرار العنف في جنوب لبنان، ويأسف للخسائر في الأرواح بين المدنيين، ويحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس،

ويغتنم المجلس هذه الفرصة للإعراب عن تقديره للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وموظفوه في هذا الصدد، ويثني على أفراد القوة وعلى البلدان المساهمة بقوات لما قدموه من تضحيات ولالتزامهم بقضية السلم والأمن الدوليين في ظل ظروف صعبة،

المقرران المؤرخان ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٩٩): القرار ١٠٢٤ (١٩٩٥) وبيان عن الرئيس

في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٩٦ (١٩٩٥)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ١٧ أيار/مايو إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ [٥٠]. وقال الأمين العام في التقرير إن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك واصلت أداء مهامها أداءً فعالاً، بالتعاون من قِبل الطرفين. وبالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تنطوي على خطر ويرجح بقاؤها كذلك، ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط، وإلى أن يتم ذلك. وهو يرى، في ظل الظروف السائدة، أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر ضروري، ويوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، وهو ما وافقت عليه حكومتا الجمهورية العربية السورية وإسرائيل.

[٤٩] S/PRST/1995/35.

[٥٠] S/1995/952.

وفي الجلسة ٣٥٩٩، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ووجه الرئيس (عمان) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس السابقة [٥١].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٢٤ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

يقرر:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر أخرى، أيّ حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه الفترة، تقريراً عن تطور الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

وبعد اتخاذ القرار ١٠٢٤ (١٩٩٥)، أعلن الرئيس أنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات أُجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التكميلي التالي نيابة عن المجلس [٥٢]:

كما هو معروف، فإن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك يذكر في الفقرة ١٤ منه أنه: بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تنطوي على خطر ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط، وإلى أن يتم ذلك. وبيان الأمين العام هذا يمثل رأي مجلس الأمن.

[٥١] S/1995/990.

[٥٢] S/PRST/1995/59.